المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يرفع قضية ضد الرئيس السوداني، حسن أحمد البشير، بتهمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة في دارفور.

لا هاي، في 14 تموز/يوليو 2008
ICC-OTP-20080714-PR341-ARA

الحالة: دارفور، السودان

قام السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، اليوم بتقديم الأدلّة التي تبرهن على أن الرئيس السوداني، عمر حسن أحمد البشير، قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب في دارفور.

فبعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق في دارفور، واستناداً إلى الأدلّة المجمّعة، يرى المدّعي العامّ أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن أحمد البشير يتحمّل المسؤولية الجنائية فيما يخصّ التهم الموجّهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وتبيّن الأدلّة التي قدّمها المدعي العامّ أن البشير قد دبّر ونفّذ خطّة لتدمير جزء كبير من مجموعات الفور، والمساليت والزغاوة، لأسباب إثنية. احتجّ بعض أعضاء هذه المجموعات الثلاث، وهم من ذوي النفوذ في دارفور منذ زمان، على تهميش الولاية، وشرعوا في التمرّد. لم يتمكّن البشير من هزم الحركات المسلّحة. فصار يهاجم الشعب. ويقول المدّعي العامّ "*إن دوافعه سياسية في معظمها. وهو يتذرع بحجّة "مكافحة التمرد". أما نيته فهي الإبادة الجماعية*".

بأمر من البشير، ولأكثر من خمس سنوات، هاجمت ميليشيا/الجنجويد القرى ودمّرتها. وتابعت الأشخاص الذين نجوا إلى الصحاري. وأُخضع من تمكّن من الوصول إلى مخيمات المشردين داخليا للعيش في ظروف مدروسة ليكون مصيره هو التدمير. إن البشير يعرقل تقديم المعونة الدولية. والقوات التابعة له تحيط بالمخيمات. فقد قال أحد الشهود "*عندما نراهم، نفرّ جرياً. فينجا بعضنا، ويُقبض على البعض الآخر، فيُقاد ويُغتصب – يُغتصب جماعيا. فقد يغتصب حوالي عشرين رجلاً امرأة واحدة [...]. وهذا أمرٌ عادي بالنسبة لنا نحن هنا في دارفور. إنه أمرٌ يحدث باستمرار. لقد شهدت أنا أيضاً عمليات اغتصاب. ليس مهم من يراهم وهم يغتصبون إحدى النساء – إنهم لا يأبهون. فهم يغتصبون الفتيات بحضور أمهاتهم وأبواتهم*" .

لأزيد من خمس سنوات، شُرّد الملايين من المدنيين من أراضيهم التي شغلوها لقرون، ودمّرت جميع وسائل عيشهم، واغتُصبت أراضيهم وسكنها مستوطنون جُدُد. "*في المخيمات، يُجبِر البشير على قتل الرجال واغتصاب النساء. إنه يريد إنهاء تاريخ الشعوب الفور، والمساليت والزغاوة*"، يقول المدعي العام، ثم يسترسل قائلاً "*فأنا لا أحتمل غضّ الطرف، لديّ أدلّة*".

لأزيد من خمس سنوات، أنكر البشير وقوع هذه الجرائم. فهو يقول لا وجود للاغتصاب في السودان. إن كل هذا مجرّد ادّعاءات. "*إن البشير قد جعل ارتكاب المزيد من الجرائم ممكناً بمنعه الكشف عن الحقيقة بشأن الجرائم، وإخفاء جرائمه تحت قناع "استراتيجية مكافحة التمرّد"، أو "الاصطدامات بين القبائل"، أو "أفعال ميليشيات غير قانونية ومستقلّة. لقد شجّع مرؤوسيه، ومكّنهم من الإفلات من العقاب من أجل ضمان رغبتهم في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية*"، يقول المدّعي العامّ.

إن نية البشير في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أصبحت واضحة إبّان الهجمات المنسّقة تنسيقاً جيّداً والتي شُنّت على 000 450 2 من المدنيين الذين التجؤوا إلى المخيمات. "إن البشير قد نظّم إفقار الأشخاص الناجين، وانعدام الأمن لديهم والتحرش عليهم. إنه لم يكن في حاجة إلى الرصاص. فقد استخدم غير ذلك من الأسلحة. لقد استخدم الاغتصاب، والتجويع والخوف. وهي وسائل كلها في نفس الفعالية. لكنها أسلحة صامتة"، يقول المدعي العام.

تبيّن الأدلّة اليوم أن البشير، بدلاً من مساعدة أهل دارفور، قد عبّأ جهاز الدولة بأكمله، بما في ذلك القوات المسلّحة، وجهاز الاستخبارات، والدوائر الديبلوماسية والإعلامية، والجهاز القضائي من أجل إجبار 000 450

2 من الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا، ومعظمهم من المجموعة المستهدفة، على العيش في ظروف مدروسة لتدميرهم جسدياً.

وأضاف السيد لويس مورينو – أوكامبو قائلاً "*إن البشير هو الرئيس. وهو القائد الأعلى. إنها ليست مجرد كلمات رسمية. لقد استعمل جهاز الدولة بأكمله. واستخدم الجيش، وجنّد ميليشيا/الجنجويد. إن هذه الأجهزة جميعاً تحت مسؤوليته، وهي كلها تطيعه. إنه يتمتّع بسلطة مطلقة*".

ستنظر الدائرة التمهيدية الأولى الآن في الأدلّة. وإذى رأى القضاة أن هناك مبررات معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص المسمّى قد ارتكب الجرائم المزعومة، ستقرر ما هي أنجع السبل لامتثاله أمام المحكمة. فقد طلب المدّعي العام إصدار أمر بإلقاء القبض.

للمزيد من المعلومات، المرجو الاتصال:

السيدة فلورنس أولارا

منسقة العلاقات العامة بمكتب المدعي العام

البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5029 4476

في لاهاي:

السيدة نيكولا فليتشر

مسؤولة الاتصال الإعلامي بمكتب المدعي العام

الهاتف (المكتب): +31 (0) 70 505 8071

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5089 0473

البريد الإلكتروني: Nicola.fletcher@icc-cpi.int